إعادة هيكلة الجهاز المصرفي الجزائري ضمن متطلبات الحوكمة المالية الرشيدة

.Restructuring of the Algerian banking system within the requirements of good financial governance

بلهاشمي جهيزة

جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر الجزائر

belhachemidjahiza@gmail.com

العربي غريسي

جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر الجزائر

Larbi.ghrissi@gmail.com

Received: 29/03/2019 Accepted: 27/04/2019 Published: 15/06/2019

ملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة الى معرفة مدى تاثير برامج اعادة الهيكلة المتبعة من قبل الحكومة الجزائرية من اجل اصلاح المنظومة المالية المصرفية في اطار التسيير الفعال للقطاع المصرفي على التطبيق الجيد لمعايير الحوكمة المالية حيث يعمل الجهاز المصرفي المتطور على تعبئة المدخرات من المقرضين الى المقترضين باقل تكلفة ممكنة وذلك من خلال تخفيض تكاليف ابرام الصفقات ،والتي تعتبر من اولويات نظرية حوكمة ،الى جانب العمل على تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات حيث يتطلب عمل القطاع المصرفي ضرورة ارساء مبادئ الشفافية والمساءلة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المصرفية اتجاه الزبائن حيث يمثل تطبيق معايير الحوكمة المالية للمؤسسات المصرفية اتجاه المواطنين في اطار اعادة هيكلة الجهاز المصرفي من توجهات حكومات العديد من الدول ،وهذا ما نحاول توضيحه من خلال هذا البحث ،حيث تعتمد هذه الدراسة على تحليل وضعية مؤشرات الحوكمة المالية في الجزائر ومختلف برامج اعادة الهيكلة والتي توصلنا من خلالها لمجموعة من النتائج .

الكلمات المفتاحية: القطاع المالي ،الحوكمة المالية ،إعادة الهيكلة ،الشفافية والمساءلة.

تصنيف JEL: G3،G34.

Abstract:

Through this study, we aim to determine the impact of the restructuring programs pursued by the Algerian Government in order to reform the banking financial system as part of the effective management of the banking sector in the good application of financial governance standards where the advanced banking system is working to mobilize the savings From lenders to borrowers at the lowest possible cost by reducing transaction costs, which are considered to be a corporate governance priority, while reducing the cost of access to information where the banking sector requires the need to establish the principles of transparency, accountability and social responsibility For banking institutions the direction of customers where the application of financial governance standards for banking institutions is the direction of citizens as part of the restructuring of the banking system from the direction of the governments of many countries, and this is what we are trying to clarify through this research, where this study depends on the analysis of the status of governance indicators Finance in Algeria and various restructuring programs through which we have reached a range of results.

Keywords: Financial sector, financial governance, restructuring, transparency and accountability.

el Classification Codes: G34; G3.

*المؤلف المرسل: بلهاشمي جهيزة، الإيميل: belhachemidjahiza@gmail.com.

1. مقدمة:

من بين النتائج التي فرضها التوجه نحو اقتصاد السوق المفتوح التزام المؤسسات المكونة للدول بتطبيق مبادئ الحوكمة من خلال التركيز على تطبيق السليم لمبادئها الأساسية التي تعتبر من أولويات تحقيق التنمية ،ومن بين هذه المبادئ مبدأ الشفافية ،المساءلة والمسؤولية الاجتماعية الذي أدى إلى زيادة تنافس وتركيز المؤسسات الحكومية وخاصة المصرفية على الاهتمام بهذه المبادئ كشرط أساسي لخدمة المواطنين ومواصلة عملية النمو .

حيث شهدت العديد من الدول خاصة الدول النامية في السنوات الأخيرة جملة من الاصلاحات في القطاع المالي من خلال برامج إعادة الهيكلة التي فرضتها سياسات التحرر المالي والعولمة ، فالقطاع المصرفي يحاول اليوم توسيع نطاق التعامل مع المدخرين والمستثمرين أي الوحدات المقرضة والوحدات المقترضة بغرض توفير خدمات تتميز بالشفافية التامة والمساهمة في تحقيق التنمية المحلية وتحقيق مبدأ التكامل الإقليمي في إطار التزام كل طرف بمسؤوليته اتجاه الطرف الأخر ،الى جانب تخفيض تكاليف المعاملات وإضفاء طابع الشفافية والمساءلة في إدارة السيولة.

ولم تستطع حكومات الدول الكبيرة أن تهمّش دور هذه المؤسسات في عملية التنمية وإنما عملت على التعاون معها والاستفادة منها، وذلك بتوفير احتياجاتها الصغيرة من خلال جملة القوانين والحقوق الممنوحة لها في أداء خدماتها ولتدعيم مكانتها فقد عملت العديد من الدول إلى التوجه نحو إعادة هيكلة قطاعها المصرفي لما له من دور في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المالية .

إشكالية الدراسة : تعتبر حوكمة المالية للمؤسسات الطريقة الفعالة و الأساسية التي تمكن من تسيير وتوزيع مختلف الموارد المالية والمادية الاقتصادية ،الاجتماعية في محيط يخلق تكامل بين مختلق القطاعات ضمن مجموعة من المؤشرات و القواعد أساسها الشفافية والمساءلة والمساواة و المسؤولية و من أجل العمل على تحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية البنكية وتنمية كفاءتها وزيادة قدرتها التوسعية والجزائر باعتبارها من دول العالم النامي الذي توجهت نحو انتهاج نظام السوق القائم على أساس أن المؤسسات هي الحلقة الأساسية لعملية التنمية ،فعملت الجزائر على إجراء اصلاحات هيكلية في الجانب المالي والنقدي من خلال برامج إعادة الهيكلة التي هدفق من خلاله إلى تتحسين تسيير المؤسسات والرفع من كفاءتها في تقديم الخدمات باعتبارها وسيط مالي بين الجهة المقرضة والجهة المقترضة .

انطلاقا مما سبق يمكننا طرح التساؤل التالي :

هل إعادة هيكلة الجهاز المصرفي يعتبر سببا ايجابيا في دعم الامتثال والتطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة المالية في الجزائر؟.

<u>فرضية الدراسة</u> :تؤثر مؤشرات الحوكمة المالية في القطاع المصرفي ايجابا ولكن هذا التأثير يختلف حسب درجة الامتثال لمدونة الحوكمة المالية وذلك تبعا لظروف وتوقيت اعادة الهيكلة والاصلاح الذي اتبعته الجزائر في القطاع المصرفي .

<u>أهداف الدراسة</u> :تهدف هذه الدراسة إلى توضيح بعض الأهداف نذكر منها:

- معرفة الأبعاد الأساسية لمضمون اعادة هيكلة القطاع المصرفي في الجزائر .
- التعرف على مختلف القوانين المتبعة من قبل المؤسسات المصرفية في الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة المالية .
- تحديد مدى قوة واتجاه العلاقة التي تربط بين إعادة هيكلة الجهاز المصرفي و التطبيق الجيد لمعايير الحوكمة المالية .
- التعرف على مدى تطور مؤشرات الحوكمة في الجزائر.

أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال الدور الذي تلعبه حكومات الدول في تفعيل دور ومكانة المؤسسات المصرفية في المساهمة في ارساء مبادئ الحوكمة المالية الرشيدة، وتنظيم العلاقات القائمة بينها وبين الأفراد المتعاملين معها .

منهجية البحث: تشمل الدراسة على جانبين أحدهما نظري والاخر تحليلي وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي في دراسة الجانب النظري والمنهج التحليلي لدراسة الجانب التحليلي وذلك حسب مايلي :

المحور الأول :الاطار النظري للدراسة .

المحور الثاني :العلاقة بين مؤشرات الحوكمة المالية وبرامج اعادة هيكلة القطاع المصرفي .

2. الاطار النظري للدراسة:

2. 1. التفسير النظري لمصطلح الحوكمة :

يعتبر موضوع الحوكمة المالية من المواضيع التي اكتسبت اهتماما متزايدا عبر السنوات الماضية وفي الوقت الحالي خصوصا في ظل تطورات المفاهيم الاقتصادية الكلية وحتى الجزئية منها والتي تزامنت مع انتقال الدول نحو تبني نظام اقتصاد السوق وعملية التحول التي تعرفها العديد من الدول خصوصا الدول النامية من خلال اعتمادها على الرأس المال البشري والمؤسسات كعامل أساسي في عملية التنمية ومواصلة تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ،إلى جانب وما تضمنه من ظهور مصطلحات عديدة في المجال الاقتصادي كالحوكمة المالية والذكاء الاقتصادي والاقتصاد البنفسجي، التمويل غير التقليدي وغيرها من المفاهيم التي أصبحت من بين مواضيع الساعة ،بالإضافة إلى العديد من الأزمات الاقتصادية والمالية التي عرفتها اقتصاديات بعض الدول وما صاحبها من سلسلة الانهيارات المالية لكبرى المؤسسات المالية العالمية وإعلان إفلاسها وانهيار النظام المالي للعديد من الدول الذي أدى إلى فقدان الثقة من قبل المستثمرين في مصداقية القوائم المالية المنشورة للعديد من المؤسسات ،فقد أحدث هذا المفهوم ضجة كبيرة لما تضمنه من مبادئ متعلقة بالشفافية الإفصاح ،المساواة و المشاركة في إعداد القوائم المالية للمؤسسات التي تعكس الوضع المالي الحقيقي لها فبواسطة التطبيق الجيد لمفهوم الحوكمة المالية تكتسب المؤسسات ثقة المستثمرين التي فقدت أثناء الأزمات.

مصطلح الحوكمة ظهر منذ القدم فأصبح التركيز عليه والاهتمام به من قبل حكومات الدول من أجل الإدارة الجيدة للمؤسسات في إطار ما يسمى بالحكم الراشد ، ويرجع جذور ظهور مصطلح وفكرة الحوكمة في أطروحات آدم سميت من خلال كتابه ثروة الأمم الذي يحذر فيه من ضعف الحوافز المقدمة والرقابة الممارسة على الإدارة1(Gorgieva & Olivera,2016,p :06)

من قبل أصحاب الأسهم على المسيرين أو المديرين التنفيذيين باعتبارهم مركز المحافظة على أموال الغير فحذر من خلالها للمشاكل المحتملة للملكية الغائبة من طرف مالكي المؤسسات فعدم تقديم حوافز للمسؤولين عن تسيير المؤسسة يجعلهم غير قادرين على حماية مصالح مالكيهم فانشغالهم الوحيد هو الحفاظ على منصبهم في المؤسسة أما فيما يخص مصالح مالكيهم فهم غير مهتمين بتحقيق عوائد أو كسب ميزة تنافسية للمؤسسة أو غيرها كما أن عدم وجود أساليب رقابية على عملهم من قبل مالكي المؤسسات يعرض المؤسسة إلى عدة مخاطر ،إلا أن الأدبيات الاقتصادية التحليلية لمصطلح الحوكمة تشير إلى أن كل من الاقتصاديان Berle و Means سنة 1932 اعتبرا على أنهما أولا من تطرق لموضوع فصل الملكية عن التسيير و الادراة وذلك من خلال الفصل بين أصحاب رؤوس الأموال أو المساهمين المالكين للمؤسسة وبين المسيرين لها المسؤولين عن إدارة وتسيير أموال المالكين والمحافظة عليها،و اعتبر كل من الاقتصاديان (Means ,Berle ,1932) أن الحوكمة تعتبر الآلية التي يمكن من خلالها تجنب مشكل تضارب المصالح بين المسيرين والمساهمين حيث أوضح (Berle) 1932 أن مصلحة مختلف الشركاء

تستخدم بطريقة مناسبة وبصورة أكثر وضوح من طرف مديري المؤسسات حيث أن هناك ارتباط بين هؤلاء المديرين وأموال حملة الأسهم (Gond & Samuel, 2005) .2

كما عرفها البنك الدولي في تقريره الصادر عام 1989 على أنها "تشمل الترتيبات المؤسسية للدولة ،عمليات صياغة السياسات واتخاذ القرارات والتنفيذ ،تدفق المعلومات داخل الحكومة ،والعلاقة العامة بين المواطنين والحكومة " (ngaire, 32000, p. 824) ، فالحوكمة تتضمن في محتواها كل من مبدأ تعزيز الشفافية ،المساءلة والمسؤولية الاجتماعية إلى جانب حقوق الملكية ،المساواة والعدالة والمشاركة ،الديمقراطية وغيرها من المصطلحات التي تترجم وتفسر تركيبة هذا المفهوم .

2.2 . الحوكمة المالية أو المصرفية:

تعتبر النقود من بين العناصر الأساسية لتمويل الاقتصاد الحقيقي ،فقد ظهرت منذ القدم مع بداية ظهور الانسان واتخذت العديد من الأشكال كالنقود الذهبية ،الورقية ،الفضية وغيرها من الأنواع الاخرى ،فهذه الأخيرة حلت محل عملية المقايضة التي كانت تتم من خلال مبادلة سلعة بسلعة أخرى وسرعان وتلاشى هذا النوع من المعاملات مع بداية تطور التعامل بواسطة النقود من خلال استعمالها كوسيلة للاستثمار ،الادخار حيث أصبحت تستعمل في المعاملات التي تتم عبر الأنظمة المالية للدول من خلال مختلف المؤسسات المالية كالبنوك ،المؤسسات غير المالية كمؤسسات الوساطة المالية ،مؤسسات التأمين ومختلف الأسواق المالية ،فتطو اطار التعامل بها وتطورت مختلف أشكالها لتصبح هيكل وأساس النظام المالي سواءا في شكل أوراق أو سيولة قروض ،ودائع وغيرها من مختلف الأشكال المتنوعة والتي تتداول إما عن طريق الأسواق المالية أو عن طريق القطاع المصرفي ،وعليه تعتبر البنوك أساس أي نظام مالي ، ففكرة ظهور المصارف بدأت من خلال اعتقادها بأنها عبارة عن مجمع أمين لإيداع الأموال الفائضة عن الحاجة بغية حمايتها من المخاطر التي يمكن أن تلحق بها مقابل عائد أو أجر يدفع سنويا ،حيث يشمل الإطار المصرفي بصفة عامة سلسلة من الوسطاء الماليين يعملون على تقديم مجموعة من الخدمات الملموسة تتمثل في موجبها في مجموعة من التدفقات المالية والنقدية ،حيث فسر العديد من الاقتصاديين كلمة مصرف على أنها كلمة مشتقة من كلمة التعامل أو الصيرفة بالنقود ،وترجع جذورها إلى الكلمة الفرنسية (Banque) والكلمة الايطالية (Bancea) ومعنى هذين الكلمتين حسب تحليلات بعض الاقتصاديين "صندوق محكم " ،فكلمة بنك أو مصرف تعني التعامل المتعدد للأموال عن طريق السحب والإيداع(صادق راشد الشمري ،2009،ص 35-39)[4] وانهيار هذه الأخيرة يؤدي الى انهيار اقتصاد الدول وحدوث ازمات مالية لذا وجب تطبيق مختلف معايير الحوكمة على مستوى المؤسسات المصرفية التي تعتبر اساس النظام المالي ،حيث وردت العديد من التعاريف التي تحدد مضمون حوكمة البنوك أو الحوكمة المالية ،نذكر منها : عرفها بنك التسويات الدولية على أنها "الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الادارة والإدارة العليا ،والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة بما يحقق حماية مصالح المودعين " (الرزاق، 2009، صفحة 80)[5].

عرفها (M.Abdesselam Abouddrar) بأنها "جميع العمليات والقواعد والمعايير والقيم والمؤسسات التي تمكن من خلالها مختلف الجهات الفاعلة (الهيئات العامة المحلية والدولة والمؤسسات) على العمل على إدارة النظم المالية والأسواق في جميع الأقاليم على الصعيدين العالمي والمحلي"(aboudrar, 2012, p. 03) [6]،حيث تتضمن تعظيم قيمة المساهمين استنادا إلى الالتزام بأخلاقيات الأعمال .

البنك الدولي الحكامة الذي يعرفها على أنها:"الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية."(bank, 1992) [7]

مبادئ لجنة بازل المصرفية :عملت لجنة بازل المصرفية في عام 1999 على وضع إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية وتتمثل فيما يلي : (جمعي، 2014-2015، صفحة 29)[8]

1-التصرفات السليمة لقيم الشركة والنظم التي يتحقق بها تحقيق هذه المعايير .

2-الإعداد الجيد لاستراتجيات الشركة .

3-التوزيع العادل للمسؤوليات من خلال التسلسل الوظيفي للمهام .

4-إيجاد آليات للتعاون بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة التنفيذية .

5-تفعيل وتوفير أنظمة التدقيق الداخلي والخارجي وتوفير هيئة مختصة في ادارة المخاطر .

6-العمل على مراقبة ومتابعة مراكز الخاصة بخلق المخاطر في الأماكن التي تؤدي إلى بروز تضارب في المصالح بين أصحاب رؤوس الأموال ومتخذي القرارات .

7-توفير مختلف الحوافز المالية والادارية التي تعمل على تحقيق كفاءة العمل خصوصا بما تعلق بالمديرين والموظفين .

8-حرية انسياب المعلومات وتداولها .

والجدول المولي يوضح مختلف التقارير العالمية والدولية الصادرة في مجال الحوكمة المالية :

الجدول رقم (01):مختلف التقارير الصادرة بشأن تطور مفهوم الحوكمة .

السنة	الجهة	الإصدار
1992	Cadbury	صدور القواعد البريطانية لحوكمة المؤسسات،حيث ألزم المؤسسات بالإفصاح عن الالتزام بقواعد الحوكمة مع تقديم تفسير عن ما لم يتم الالتزام به(Cadbury ,a ,report ,1992)[9] أي من خلال توضيح سبب عدم الالتزام بالقواعد الأساسية التي تتضمنها حوكمة المؤسسات من قبل المؤسسات
1995	Greenbury	ركز التقرير على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (Greenbury ,r –director's Remuneration)[10] لتشجيعهم على ضرورة تحسين أعمالهم من خلال منحهم مختلف المكافآت .
1998	Hample	صدور تقرير Hample ظهر من أجل إعادة النظر في نظام حوكمة المؤسسات في المملكة المتحدة(Hample Report,1998)[11] والتي يتم على أساسه إعادة صياغة أنظمة حوكمة المؤسسات على مستواها .
1999	OECD	صدور مبادئ حوكمة المؤسسات من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث أصبحت معيارا دوليا لواضعي السياسات والمستثمرين والمؤسسات وأصحاب المصالح مع المؤسسات في العالم (OECD , 1999)[12] من خلال جملة القواعد التوجيهية والإلزامية التي تضمنها هذا التقرير .
2002	Sarbanes –oscley act	صدر قانون (Sarbanes –oxley) نتيجة للأزمات المالية والاقتصادية التي حدثت في العديد من المؤسسات ،حيث تم فيه تحديد متطلبات جديدة للحوكمة ،وتكوين لجان للتدقيق وتحديد مسؤولياتها (Zhang , i,(,2007)[13] لمعرفة أسباب الاختلالات والعمل على مواجهتها .
2004	OECD	إصدار وثيقة ثانية من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ،حيث تمحورت حول مراجعة النسخة السابقة التي أصدرتها عام 1999 لمراعاة التطورات الأخيرة في الدول المنظمة إليها وغيرها من الدول الأخرى.,(OECD, 2004)[14]
2008	OECD	إصدار نسخة 2008 من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تضمنت القواعد السابقة مدموجة بالخبرات العملية المشتركة .[15]

المصدر:عمر عيسى فلاح المناصير،"أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات العامة الأردنية ،الجامعة الهاشمية الزرقاء ،مذكرة ماجستر ،تخصص المحاسبة والتمويل ،الأردن ،30 حزيران ،2013 .

3. النظام المصرفي الجزائري:

واجهت الجزائر العديد من الاختلالات التي عانت منها البنوك الجزائرية الامر الذي استدعى تبني الية مستحدثة من شأنها العمل على معالجة هذه الاختلالات وذلك بسبب ضعف الرقابة الممارسة من طرف البنك المركزي باعتباره السلطة النقدية الاولى المسؤولة عن الاصدار النقدي ومراقبة عمل البنوك الفرعية الاخرى الى جانب ضعف أداء البنوك العمومية وتعرضها المستمر للازمات والفضائح المالية.

حيث يتكون النظام المصرفي الجزائري من العديد من المؤسسات المصرفية التي تلعب دور الوساطة المالية بين المقرضين والمقترضين أي بين المدخرين والمستثمرين ،حيث يقوم هذا الأخير بتوفير كافة المعلومات اللازمة عن الطرفين ،ويقوم بتجميع الأموال من مختلف الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي وتقديمها لمختلف الوحدات ذات العجز ،وتمتلك الجزائر كغيرها من الدول الاخرى منظومة مصرفية واسعة ومتكاملة إلا أنها تتطلب المزيد من الاصلاحات التي من شأنها العمل على تسهيل تسيير معاملاتها وتوفير النقود أي السيولة حيث يبرز الشكل الموالي حجم المعروض النقدي في الجزائر:

الشكل رقم (01):المعروض النقدي في الجزائر من 2012 الى 2017.

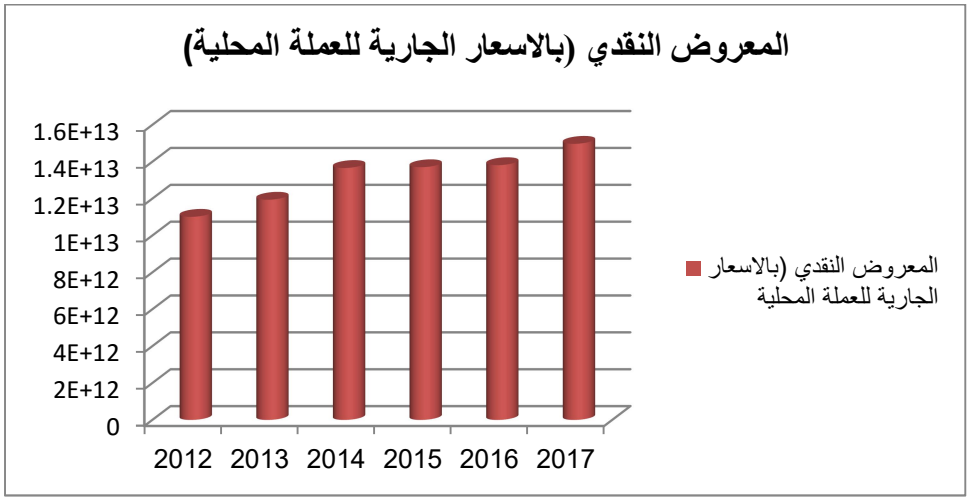

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

نلاحظ من خلال الشكل السابق تطور عرض العملة في الجزائري من سنة الى أخرى مما يعكس دور الاصلاحات التي باشرتها الدولة الجزائرية في توفير السيولة والذي يتمثل في مجموع العملة خارج البنوك، والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية؛ والودائع لأجل، والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية ،وعموما يرجع تفسير زيادة معدل نمو الكتلة النقدية في الجزائر الى اتباع الجزائر سياسة من شأنها العمل على تطبيق سياسات التحرير المالي من خلال زيادة حجم الانفاق العام وغيرها من السياسات التي اتبعتها الحكومة الجزائرية .

1.3.استراتيجية إعادة هيكلة الجهاز المصرفي الجزائري :

في اطار إعادة هيكلة المؤسسات عملت الحكومة الجزائرية بإجراء العديد من الاصلاحات وذلك من خلال المخطط الوطني الخماسي الأول الذي كان الهدف منه رفع مستوى التسيير ،فقد صدر المرسوم 242/80 المؤرخ في أكتوبر 1980 والذي يتعلق بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات وتمت من خلال تقسيم هياكل الوحدات التابعة للقطاع العام حسب التخصص إلى مؤسسات مصغرة ،فمن بين أهداف الهيكلة المالية للمؤسسات نذكر :(كمال عايشي ،2006).[16]

-التطهير المالي للمؤسسات .

-عمل المؤسسات العمومية بالحساب الاقتصادي .

-العمل على تصفية الحسابات بين المؤسسات العمومية .

-الاعتماد على محاسبة التكاليف لتقدير أسعار المنتجات .

-توزيع الديون على المؤسسات الناجمة عن الهيكلة العضوية والمؤسسة الأم .

وواصلت الجزائر برامج إعادة الهيكلة واطار سياسة التحرير المالي الذي يتطلبها نظام اقتصاد السوق الذي عملت من خلاله الحكومة الجزائر على انتهاجه ،حيث تطلب منها القيام باصلاحات في الجانب المالي المصرفي الذي كان الهدف منها تكوين جهاز مصرفي ذا كفاءة في تسيير وتقديم وإدارة السيولة ،فعملت الحكومة الجزائرية على إصدار قانون رقم 06/88 المؤرخ في 1988/01/12 الذي ركز على استقلالية البنوك والمؤسسات المالية والعمل على تعديل طرق التمويل المختلفة ،أما في سنة 1989 عملت الحكومة الجزائرية على منح البنوك استقلاليتها المالية في إطار مواصلة برامج الاصلاح ،حيث قامت بإصدار

قانون القرض والنقد عام 1990 الذي عمل على توفير وتحسين عمل المؤسسات المصرفية وذلك من خلال إحداث تغييرات هيكلية في تنظيم العمل المصرفي ،والذي يهدف الى تقديم تسهيلات ائتمانية للمؤسسات الاقتصادية وإتاحة البنوك في خدمتها (كمال عايشي ،2006).[17]

كانت استراتيجية إعادة هيكلة الجهاز المصرفي الجزائري مبنية على العناصر التالية : (اللطيف، صفحة 18)[18]

-العمل على وضع إجراءات أصلاحية هيكلية ومالية متعلقة بالجهاز المصرفي ككل .

-إعادة هيكلة بنوك القطاع العام .

-العمل على توسيع قاعدة الملكية بالبنوك .

-تفعيل دور الأجهزة الرقابية .

-تفعيل دور الأجهزة التي لها القدرة على التنبؤ بالمخاطر ومواجهة الأزمات .

-خوصصة البنوك .

-دعم استقلالية البنك المركزي .

-الرفع من رأس مال البنوك العامة .

والجدول الموالي يوضح حجم السيولة المحلية والنقد وعدد المؤسسات المالية والتأمين في الجزائر :

الجدول رقم (02) : حجم السيولة المحلية والنقد وعدد المؤسسات المالية والتأمين في الجزائر للفترة الممتدة من 2010 إلى 2013.

السنوات	2010	2011	2012	2013
السيولة المحلية	8280700	9929200	11015100	11941500
النقد	5756400	7141700	7681500	8249800
المؤسسات المالية والتأمين	64695	70353	79464	85156

المصدر:صندوق النقد العربي .

نلاحظ من خلال الجدول السابق التوسع في إصدار النقد في الجزائر من سنة إلى أخرى ،إلى جانب تطور حجم السيولة المحلية وعدد المؤسسات المالية والتأمين وهذا ما يعكس سياسة التحير المالي التي إنتهجتها الكحوكة الجزائرية في إطار برامج إعادة هيكلة المؤسسات المالية والمصرفية .

المحور الثاني :العلاقة بين مؤشرات الحوكمة المالية وبرامج اعادة هيكلة القطاع المصرفي .

1.2.مؤشرات الحوكمة المالية : خلال القرن الماضي شهدت العديد من الدول تغيرا متسارعا في كيفية تنظيم وتشكيل رأس المال خصوصا في الدول المتقدمة النمو فأصبحت تداعيات العولمة وإعادة الهيكلة الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية الكلية من أولويات الدول هناك العديد من المؤشرات المستخدمة من قبل العديد من الدول والمؤسسات والتي تعكس مدى جودة الحكم وفعاليته في المؤسسات بصفة خاصة وفي الدول بصفة عامة ،وذلك بغية التعرف على البيئة المؤسسية والمناخ القانوني ومدى نسبة شفافية عمل المؤسسات المالية والمصرفية ،فهذه المؤشرات تعكس لنا بصفة عامة نظام الحكم في الدولة المكونة من الأفراد والمؤسسات والتي سوف نتطر اليها فيمايلي: (هوام، 2017)[19]

1-مؤشر السيطرة على الفساد: (CC) Control of Corruption : يقيس إلى أي مدى يمكن السيطرة على الفساد والتحكم فيه في بلد ما، إلى جانب معرفة مدى سلطة معرفة المواطنين على محاسبة المسئولين عن إعداد السياسات الحكومية عن أخطاء المرتكبة من قبلهم، بالإضافة إلى مراقبة أداء عمل الحكومة.

2-مؤشر المشاركة و المساءلة :(VA) Voice and Accountability: يعكس ويقيس المؤشر مدى قدرة المواطنين على المشاركة في عملية اتخاذ القرارات، و رسم السياسات الحكومية.وقياس مستوى الإعلام والإفصاح عن المعلومات لدى الدول والمؤسسات .

3-مؤشر سيادة القانون:(RL) Rule of Law : يقيس مؤشر سيادة القانون مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القوانين من قبل الحكومة بشكل عادل

4-مؤشر جودة التشريعات و تطبيقها :(RQ) Regulatory Quality : يقيس مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها مدى قدرة الحكومة على صياغة و تنفيذ سياسات فعالة.

5-مؤشر الاستقرار السياسي :(PS) Political Statbility and absent of violance): يعكس هذا المؤشر مدى الاستقرار السياسي الذي يسود دولة معينة.

6-مؤشر فعالية الحكومة :(GE) Government Effectiveness : يقيس المؤشر فعالية الحكومة (نوعية الخدمات العامة، و كفاءة جودة الخدمات المدنية، و استقلال الإدارة و درجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط والممارسات السياسية.

2.2.مؤشرات الحوكمة في الجزائر :الجدول الموالي يوضح مختلف المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس فعالية المؤسسات المالية والمصرفية في الجزائر والتي يعكسها النظام القانوني والحكم السائد فيها .

الجدول رقم (03) :تطور مؤشرات الحوكمة في الجزائر من الفترة 2010 الى 2016.

البيـان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشر السيطرة على الفساد	-1.02	-1.00	-0.91	-0.89	-0.82	-0.84	-0.88
مؤشر فعالية الحكومة	-0.48	-0.56	-0.53	-0.53	-0.48	-0.50	-0.54
مؤشر الاستقرار السياسي	-1.26	-1.36	-1.33	-1.20	-1.19	-1.09	-1.14
مؤشر جودة التشريعات	-1.17	-1.19	-1.28	-1.17	-1.28	-1.17	-1.17
مؤشر سيادة القانون	-0.78	-0.81	-0.77	-0.69	-0.77	-0.87	-0.85
مؤشر المشاركة و المساءلة	-0.52	-0.54	-0.50	-0.47	-060	-0.66	-0.69

source : .http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports

الشكل رقم (02) :مؤشرات الحوكمة في دولة الجزائر من 1996 إلى 2015.

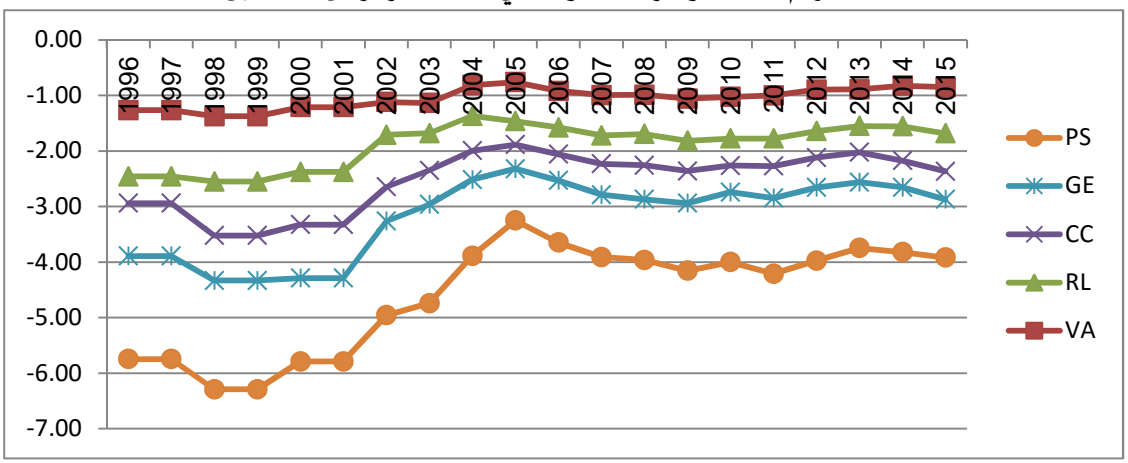

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

تفسير مؤشرات الحوكمة من خلال الجدول السابق والمنحنى البياني في دولة الجزائر :

مؤشر السيطرة على الفساد: يلاحظ من خلال الجدول أن قيم مؤشر مكافحة الفساد سالبة طوال فترة الدراسة 2010،2016، حيث يتجلى ضعف الجزائر في مكافحة الفساد، ومنع انتشاره في أنظمتها الى جانب وعدم امتلاك مواطنها القدرة والحق على مساءلة و محاسبة القائمين على تسيير وإدارة شؤون الدولة.

مؤشر فعالية الحكومة: من خلال الجدول نلاحظ أن فعالية الحكومات في الجزائر قد صنفت في الفئة المتدنية وضعيفة بالنسبة للجزائر حيث لم تتحسن قيمة المؤشر طيلة فترة الدراسة .

مؤشر الاستقرار السياسي: صنفت الجزائر ضمن فئة الدول الضعيفة و المتدنية الاستقرار وأكثر خطورة سياسيا.

مؤشر جودة التشريعات و تطبيقها: وفقا لمعطيات الجدول فإن درجات مؤشر جودة التشريعات و تطبيقها في الجزائر اتجهت من وضع سيئ إلى أسوأ،وهذا يعني عدم عمل الحكومة الجزائرية على بذل أي مجهود من أجل تحسين تشريعاتها .

مؤشر سيادة القانون: وفقا لبيانات الجدول فإن درجات مؤشر سيادة القانون اتجهت من وضع سيئ إلى وضع أسوأ، مما يعكس عدم سيادة القانون في الجزائر .

مؤشر المشاركة و المساءلة: وفقا معطيات و بيانات الجدول فإن درجات مؤشر المشاركة و المساءلة سالبة في الجزائر طيلة فترة الدراسة 2010 الى 2016 حيت تراوحت من منخفضة الى منخفضة الى الغاية .

إجمالا تظهر مؤشرات الحوكمة العالمية طيلة فترة الدراسة 2010 الى 2016 ضعف الحوكمة في الجزائر.

الجدول رقم (04):ترتيب الجزائر دوليا وعربيا بالنسبة لمؤشر مدركات الفساد خلال عام 2008 إلى عام 2012.

الدولة	2008		2009		2010		2011		2012	
	دوليا	عربيا	دوليا	عربيا	دوليا	عربيا	دوليا	عربيا	دوليا	عربيا
الجزائر	105	11	112	11	105	12	111	10	92	10

المصدر:بن عزوز محمد "الفساد الإداري والاقتصادي آثاره واليات مكافحته حالة الجزائر "،المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، العدد 07، 2016، ص 210 .

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر احتلت مراتب متدنية بالنسبة لمؤشر السيطرة الفساد دوليا بينما احتلت مراتب جيدة نوعا عربيا وعليه نستنتج بأن ظاهرة الفساد في الجزائر لازالت متفشية في إطار الرشوة وسوء استخدام السلطة والوظيفة فقد بلغت نسبة الفساد في الجزائر ما يقارب 41% .

3.2.مؤشر حرية الأعمال والحرية النقدية:يهدف إلى قياس درجة تدخل الدولة في الاقتصاد .

الجدول (05): نسبة درجة دولة الجزائر في عدد من المؤشرات الدولية المختارة من سنة 2008 إلى سنة 2017.

الدول	المؤشر	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	حرية الأعمال	73.6	72.2	71.2	69.4	66.3	65.2	66.3	66.6	62.1	62.1
الجزائر	الحرية النقدية	80.2	78.6	77.2	75.4	76.3	76.6	67.8	71.2	68.1	67.0

Source : The Heritage foundation, Index of economic freedom, www.heritage.org/index

نلاحظ من خلال الجدول السابق :سجلت درجة حرية ممارسة الأعمال في الجزائر سنة 2017 ب 62.1 نقطة مئوية و هو رصيد أقل من كل المتوسطات الدولية والعالمية ، حيث تراجعت الجزائر في المؤشر بقيمة 4.5 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2015، حيث سجلت ب 66.6 نقطة مئوية و بالرغم من ارتفاع مرتبة حرية ممارسة الأعمال سنة 2015 إلا أنها انخفضت سنة 2017 ، و هو ما ينعكس على الجزائر بتصنيف اقتصادها في حرية ممارسة الأعمال ضعيفة و هذا إما بسبب تراجع مكانة الاقتصاد الجزائري وذلك بسبب انتشار الفساد وسوء استغلال السلطة، بالإضافة إلى نقص الكفاءة التسيرية و التنظيمية، إلى جانب مختلف القيود الضريبية والجمركية المفروضة على ممارسة الأعمال .

أما بالنسبة لمؤشر الحرية النقدية :نلاحظ من خلال الجدول السابق سجلت درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر سنة 2017 ب 67.0 نقطة مئوية ،حيث تراجعت الجزائر في المؤشر بقيمة 4.2 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2015 حيث بلغت 71.2 نقطة مئوية وهذا ما يعكس درجة الحرية النقدية في الجزائر وتصنيفا إلى درجة ضعيفة وهذا كله راجع إلى عدم التحرر النقدي حيث مازالت الدولة تتحكم في حجم السيولة .

* انطلاقا مما سبق فبرنامج إعادة هيكلة الجهاز المصرفي يهدف إلى الرفع من القدرة الإئتمانية للبنوك من أجل تحقيق الاستقرار المالي والنقدي والتقليل من حدة الأزمات والمخاطر .

4.2. عملت الجزائر على إعادة هيكلة جهازها المصرفي من أجل إقامة نظام مالي ونقدي فعال من خلال قدرة المؤسسات المصرفية على جمع الموارد وتخصيصها على مختلف القطاعات وفيما يلي سوف نتطرق الى مفهوم إعادة الهيكلة ودوره في تفعيل مبادئ الحوكمة المالية :

1.4.2. إعادة هيكلة الجهاز المصرفي ضمن متطلبات الحوكمة المالية الرشيدة :

تتمثل إعادة الهيكلة في جملة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الأجهزة الإقتصادية أو المصرفية أو المالية أو الهيئة المسؤولة عن تنفيذ برامج إعادة هيكلة المؤسسات المالية بهدف تحسين أداء الجهاز المصرفي وتفعيل دوره في قدرته على تسديد التزاماته وتقديم خدمات مالية فعالة وتحقيق عوائد ،والعمل على تحسين فاعلية عملية الوساطة المالية وتعزيز ثقة المستثمرين في المؤسسات المالية حيث تتضمن إعادة الهيكلة سلسلة من الإجراءات التصحيحية لتحسين ومعالجة الجهاز المصرفي وتتمثل في جانبين : (البر، 2005، صفحة 70).[20]

أولهما يتعلق بإعادة الهيكلة على مستوى الحالات الفردية :وذلك من خلال العمل على معالجة مشاكل كل بنك على حدى ،حيث يعمل البنك على استحداث إجراءات الإصلاح بنفسه ،أما الثاني يتعلق بإعادة الهيكلة على مستوى الجهاز المصرفي كله في حالة تعرض القطاع المالي بأكمله لأزمة مالية وذلك من خلال انتهاج الحكومة سياسات خاطئة من خلال سوء إدارة البنوك ،فتعمل الحكومة على إصلاح الهيكل التنظيمي للعمل المصرفي وتوفير معايير الشفافية والمساءلة .

وبما أن الحوكمة المالية تتعلق بمجموعة من الاجراءات والقواعد والأدوات التي تتعلق بالجوانب المالية للمؤسسات سوف نتطرق لإعادة الهيكلة المالية للجهاز المصرفي :

والتي تعتمد على مجموعة من الاجراءات المتعلقة بإدارة أصول وخصوم البنك أي الاستخدامات والموارد وذلك من خلال المحافظة على السلامة المالية وتحقيق هامش أمان للبنك ،والعمل على تحسين عمل الجهاز المصرفي في إدارة خدماته وتعزيز ثقة المتعاملين معه وحتى مع السلطات الحكومية المسؤولة عن مراقبة الجهاز المصرفي حيث تتمثل هذه الإجراءات في : (البر، 2005، الصفحات 79-90)[21]

-**إعادة تقييم عناصر الأصول (استخدمات)**:من خلال العمل على تقييم القيمة السوقية لعناصر الأصول ،فإذا كانت القيمة السوقية أكبر من القيمة الدفترية فإن ذلك يؤدي إلى تحسين نسبة المديونية .

-**إعادة هيكلة الديون** :وذلك من خلال قدرة البنك على تحويل الديون قصيرة الأجل الى ديون طويلة الأجل ،مما يتيح للمؤسسة القدرة على استثمار الديون لفترة طويلة .

-**مبادلة المديونية بالملكية** :من خلال القدرة على تحويل الديون إلى مساهمات في رأس مال الشركة عن طرق إصدار أسهم ملكية بالحجم الذي يعادل نسبة الديون .

-**الرفع من الرأس المال** :تقوم المؤسسة بإصدار أسهم جديدة بغرض توفير بعض السيولة .

خلال عام 1986 عملت الجزائر على القيام بالعديد من الاصلاحات فيما يخص الجانب المالي والنقدي حيث شمل الاصلاح القطاع الحقيقي وكذلك الجهاز المصرفي ،فصدر قانون بنكي يتضمن الإصلاح الوظيفي للنظام المصرفي ،حيث منح استقلالية لعمل البنوك ومرونة أكبر من خلال إزالة الغموض في ممارسة الصلاحيات والاختصاصات وإضفاء عليها مبدأ الشفافية الذي يعتبر من بين أهم المبادئ الأساسية لنظام الحوكمة المالية ،حيث استعادت البنوك من خلال هذا القانون مسؤوليتها عن الحظر ومنع تسيير القروض والتنظيم النقدي للبنك المركزي .

وتضمنت إعادة هيكلة الجهاز المصرفي من خلال التفرقة بين البنك المركزي والبنوك والبنوك المتخصصة ،حيث أصبح البنك المركزي يتكفل بأداء المهام الأصلية والأساسية للبنوك المركزية مثل :

- كونه السلطة الأولى للإصدار النقدي .
- تنظيم حركة الأموال ،التداول النقدي .
- إدارة إحتياط الصرف .
- مراقبة توزيع القروض للاقتصاد . (علي، 2005-2006، صفحة 151)[22]

5.2.أسلوب الحوكمة لتقييم أداء الجهاز المصرفي كأحد أساليب إعادة الهيكلة المصرفية :(مصيطفى عبد اللطيف ،ص 12)[23]

أدت مختلف الأزمات التي عرفتها العديد من دول العالم والتي شملت العديد من المؤسسات المصرفية إلى زيادة الإهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة في النظام المصرفي ،حيث تعمل هذه الأخيرة على تنظيم العلاقات داخل المؤسسات بين مجالس الإدارة والمساهمين والحكومة ومختلف الجهات ذات العلاقة بالمؤسسات المصرفية ،ولتطبيق نظام الحوكمة يجي القيام بالعديد من الاصلاحات على مستوى الجهاز المصرفي وتتمثل في :

-تصحيح هيكل الملكية في بنية هيكل الجهاز المصرفي وذلك من خلال الحد من ظاهرة الملكية المركزة .

-توفير نظام فعال للرقابة الداخلية والخارجية .

-تعزيز مبدأ الشفافية والاستقلالية والمساواة والإفصاح .

-الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية والالتزام بتطبيقها.

6.2.مبادئ الحوكمة المالية في مجال إعادة هيكلة الجهاز المصرفي:(كمال عياشي ،2006)[24]

تلعب الحوكمة المالية دورا مهما في ارساء مبادئ الشفافية في إعادة هيكلة الجهاز المصرفي وذلك من خلال :

فقد تضمن قانون النقد والقرض الصادر من قبل الحكومة الجزائرية في اطار استيراجية الاصلاح المالي للنظام المصرفي الجزائري بعض مبادئ الحوكمة المالية والتي تتمثل فيما يلي :

-**مبدأ الاستقلالية** :حيث منح قانون القرض والنقد للبنك المركزي استقلاليته عن وزارة المالية ،كما أصبح مسؤولا عن تسيير السياسة النقدية .

-**مبدأ الشفافية**:تضمن قانون القرض والنقد تطبيق القواعد التي يسودها مبدأ الشفافية والتي تحكم العلاقة بين الحكومة والنظام المالي .

5.الخاتمة :

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

من خلال الدراسة نستنتج بأن الحكومة الجزائرية تيعى إلى تحديث هيكل جهازها المصرفي وذلك من خلال جملة الإصلاحات المالية التدريجية التي تتبعها في إطار التطورات المالية والنقدية في الساحة الدولية والعالمية والتي تتطلب ضرورة تكيف نظامها المصرفي مع هذه التطورات التي فرضها نظام اقتصاد السوق ومن بين النتائج المتوصل إليها :

-تعتبر مختلف برامج إعادة الهيكلة والاصلاح المالي للمؤسسات المالية والمصرفية إطار فعال لتطبيق مختلف المبادئ الأساسية التي توفرها أنظمة الحوكمة المالية والتي من شأنها العمل على تعزيز مبدأ الشفافية على مستوى المؤسسات ومنحها استقلالية في ممارسة أنشطتها .

-الحوكمة المالية شبكة عالمية الجديدة والجزائر في النظام الجديد تعمل على تجسيد مبدأ المركزية والتفاوت في الامتثال لتطبيق والالتزام بمؤشراتها ، حيث يشير الارتفاع في تطبيق المؤشرات إلى دور هذه الدول الأكثر اهميه في النظام الجديد ألا وهو نظام الحوكمة المالية، ولكن هذه الدول تواجه مختلف التحديات الاقتصادية السياسية المحلية التي تمثل أيضا الاستحالة القصيرة الأجل أو المتوسطة الأجل في الالتزام بتطبيق الحوكمة المالية .

-ترتبط تطبيقات الحوكمة المالية لأي بلد بمستوى فاعلية أنظمته القانونية ، و هذا ما يبرز التباين والاختلاف الملحوظ بين البلدان الافريقية .

- تطبيق مؤشرات الحوكمة في دولة الجزائر يواجه العديد من المعوقات و الصعوبات الأمر الذي جعلها تحتل مراتب متأخرة في معظم مؤشرات الحوكمة العالمية .

-الإجراءات المتخذة من طرف حكومات الدول تتطلب تعزيز شمولية النظام المصرفي والالتزام بمؤشرات الحوكمة المالية تبقى غير كافية و بحاجة إلى مزيد من التطوير في مختلف المجالات.

-ترتبط تطبيقات الحوكمة بمستوى فاعلية قوانين المطبقة من طرف كل دولة، و هذا ما يبرز التباين والاختلاف الملحوظ بين البلدان النامية .

-تتميز البيئة القانونية في الجزائر بالعديد من الصعوبات الأمر الذي جعل تحتل مراتب متأخرة في معظم المؤشرات المرتبطة بالحوكمة.

-عملت مختلف برامج إعادة الهيكلة للقطاع المصرفي المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية إلى تحرير عمل البنك المركي عن وزارة المالية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حجم السيولة المحلية .

- تعمل مؤشرات الحوكمة على الرفع من مستوى كفاءة وشفافية النظام المالي مما يؤدي الى تطوير مستوى مؤشراته.

6.قائمة المراجع :

[1] Gorgieva-Trajkovska, Olivera, et al. (2016) "The role of corporate governance in transition economies: contribution and development." *Universitatea" Constantin Brâncuşi" din Târgu-Jiu*5., p 5 .

[2] Gond, Jean-Pascal, Samuel Mercier(2005)", and Laboratoire interdisciplinaire de recherche sur les ressources humaines et l'emploi (Toulouse). *Les théories des parties prenantes: une synthèse critique de la littérature*. LIRHE, Université des sciences sociales de Toulouse.

[3] Woods,Ngaire,(2000), « the challange of good governance for the IMF and the world bank the mselves",world development 28.5p:824.

[4] صادق راشد الشمري،(2009)، "إدارة المصارف:الواقع والتطبيقات العملية "،الطبعة الأولى ،دار صفاء للنشر والتوزيع عمان ص 35-36-37-38-39.

[5] حبار عبد الرزاق (2009) ،"الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي حالة دول شمال افريقيا "،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد السابع ،ص 80.

[6] M.Abdesselam aboudrar,(2012), « gouvernance financiére au maroc etat des lieux et perspectives »,institut supérieur de l'administration ,programme « agorade la gouvernance » ,22 mars,p :03.

[7] The word Bank,(1992), governance and development the word bank publication, Washington D. C P1.

[8] محمد صالح جمعي،2014-2015 ، "أثر النظام المحاسبي المالي في ارساء مبادئ الحوكمة المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ،دراسة حالة عينة من الشركات الجزائرية "رسالة ماجستر ،تخصص دراسات مالية ومحاسبية ،جامعة محمد بوضياف المسيلة ،ص 29.

[9] Cadbury (1992),a ,report of the committe on the financial aspects of corporate governance , Gree &coltd ,uk london .

[10] Greenbury ,r –director's Remuneration(, 1995) :report of a study group chaired by richard . Greenbury , Gee publishing LTD ,london.

[11] Hample Report(,1998) ,Report committe on corporate governance ,final report , Gee publishing , london.

[12] OECD ,(1999),« corporate governance report :corporate governance –improving competitiveness to global capital markets corporate governance », an international review ,vol 7 issue 2 , p :198-206

[13] Zhang , i,(,2007) « Economie consequence of the sarbanes –oscley act of 2002 », journal of accounting &economics vol 44 issue ½, p :74-115.

[14] OECD,(2004),principles of corporate governance ,publication service ,France ,2004 OECD.

[15] OECD,(2004)usingg the OECD principles of corporate governance ABOARDROOM PER SPECTIVE, publication service France.

[9] كمال عايشي ،(2006)،"أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية "،مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،العدد العاشر .

[17] كمال عايشي ،2006،"أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية"،مرجع سابق .

[18] مصيطفى عبد اللطيف ،"أثر إعادة هيكلة الجهاز المصرفي على زيادة وتنمية القدرة التنافسية للبنوك مع الإشارة إلى حالة الجزائر "،جامعة ورقلة ،ص 18.

[19] مياء هوام ،(2017)،"دور المناخ الاستثماري في النهوض بالقدرة التنافسية للقطاع الصناعي في الجزائر "،مداخلة ضمن الملتقى الدولي الاول حول 'ازمة النفط سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي "،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة عنابة ،يومي 14-15 اكتوبر.

[20] عبد الحميد صديق عبد البر (2005)،"إعادة هيكلة الجهاز المصرفي المصري وكيفية زيادة قدرته التنافسية دراسة من التجارب الدولية "،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،مجلة ربع سنوية ،العدد الأول ،القاهرة ،جانفي 2005،ص 70.

[21] عبد الحميد صديق عبد البر (2005)،"إعادة هيكلة الجهاز المصرفي المصري وكيفية زيادة قدرته التنافسية دراسة من التجارب الدولية "،مرجع سابق ،ص 78-90.

[22] بطاهر علي (2005-2006)إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية "،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،ص 151.

[23] مصيطفى عبد اللطيف "أثر إعادة هيكلة الجهاز المصرفي على زيادة وتنمية القدرة التنافسية للبنوك مع الإشارة إلى حالة الجزائر "،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،ص 12.

[24] كمال عايشي ،2006،"أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية"،مرجع سابق .